

بلدية العامرية الجديدة

المرحلة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية
المحلية: خطة عمل لتعزيز أداء البلدية
والفرص الاستثمارية

تستعرض هذه الوثيقة المرحلة الأولى من إعداد خطة التنمية الاقتصادية المحلية لبلدية العامرية والتي تضمنت مشاركة جهات معنية من القطاعين العام والخاص لتحديد رؤية المجتمع، وإجراءات التنمية المؤسسية، والفرص الاستثمارية في بلدية العامرية.

نيسان 2016

تُترك فارغة عادةً

قائمة المحتويات

5	كلمة معالي وزير الشؤون البلدية
6	كلمة رئيس بلدية العامرية الجديدة
7	1.0 خلفية المشروع
9	2.0 لمحة عامة عن بلدية العامرية الجديدة
9	الموقع
9	التركيبة السكانية
10	متوسط دخل الأسرة
10	الخدمات العامة
11	الفرص التعليمية
11	الفرص الترفيهية والثقافية
12	الأنشطة الاقتصادية والوظائف
12	الحاكمة الرشيدة
13	استخدام الأراضي
13	المنطقة الزراعية والحرورية
13	المناطق التجارية والصناعية
13	الأنشطة السياحية القريبة

15	3.0 رؤية ورسالة بلدية العامرية الجديدة.....
17	4.0 التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية والفرص الاستثمارية.....
21	5.0 خطة عمل تعزيز أداء البلدية للتنمية الاقتصادية المحلية.....
27	6.0 الملاحق.....
27	الملحق الأول: تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات وتحديد أولوياتها.....
33	الملحق الثاني: البطاقات الاستثمارية.....
35	الملحق الثالث: قائمة بأسماء الشركاء والقطاع الخاص المشاركين في الاجتماعات.....
37	الملحق الرابع: صور من ورشة عمل الشركاء.....

كلمة معالي وزير الشؤون البلدية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تجسد عملية التخطيط لتحقيق تنمية اقتصادية محلية في بلدية العامرية جهداً متواصلًا يعكس الشراكة التي تجمع وزارة الشؤون البلدية مع مشروع مساندة الأعمال المحلية التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد سعت وزارة الشؤون البلدية منذ تأسيسها إلى ملاءمة السياسات البلدية مع السياسات الوطنية الواردة في وثيقة «الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية»، والتي أطلقت عام 2015. وتضم هذه السياسات:

- 1 تعزيز التنافسية من خلال وضع استراتيجية تنمية اقتصادية تستند إلى التصدير بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من العجز في الميزانية.
- 2 تحسين بيئة الأعمال على المستوى المحلي لاستقطاب المستثمرين والمطورين.
- 3 تمكين المجالس البلدية وتحسين جوانب الريادة المحلية والتخطيط والمساءلة لتعزيز الحاكمية الرشيدة.
- 4 زيادة التخطيط التشاركي من خلال وضع المواطن الأردني في صلب عملية التطوير والتخطيط.
- 5 دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة فرص التدريب والعمل.
- 6 تحسين أنماط معيشة المواطن والخدمات المقدمة له، وتوزيع المكاسب والحد من الفقر في مختلف أنحاء المملكة.

وقد ركزت وزارة الشؤون البلدية على دمج كافة هذه العوامل لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية شاملة على المستوى المحلي، وأمل أن تجسد هذه الخطة والفرص الاستثمارية المقترحة في تهيئة البلدية لتبني مناهج تنمية اقتصادية محلية تساهم في تحسين المشاركة المجتمعية، وإيجاد الوظائف، وتعزيز الفرص الاستثمارية، بما يساهم في نهاية المطاف بإيجاد مجتمع مزدهر وحيوي.

وأود أن أعرب في النهاية عن امتناني الكبير لشركائنا في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وفي مشروع مساندة الأعمال المحلية (USAID LENS) للدعم الذي قدموه خلال المراحل المختلفة لإعداد هذه الخطة، كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر لسيادة رئيس بلدية العامرية وفريق العمل في وحدة التنمية المحلية لدعمهم وجهودهم المتواصلة لخدمة مواطنينا.

المرندس وليد المصري
وزير الشؤون البلدية

كلمة رئيس بلدية العامرية الجديدة

ستواصل بلدية العامرية الجديدة جهودها لأن تصبح مكاناً مناسباً لإنشاء وتشغيل مختلف الصناعات. وسنعمل بالشراكة مع مجتمعنا والمستثمرين على تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات طاقم العمل في البلدية بما يجعلهم شركاء استراتيجيين في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

تعمل المدن التنافسية والبلديات حول العالم على موازنة التنمية الاقتصادية مع الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية بما يساهم في النهوض بالمجتمعات. وستعمل البلدية على تطوير تدخلات رئيسية للحد من العقبات البيروقراطية وتعزيز التنافسية، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الحالي في المراكز والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، والعمل على الحد من التلوث البيئي بما يعود بالفائدة على السكان والأعمال، بالإضافة إلى دعم رواد الأعمال المبدعين ومنحهم التمويل اللازم لمشاريعهم.

وسنعمل بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص على إنشاء تحالف للتنمية من خلال مجلس للشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف زيادة الاستثمارات. وسننجز بفضل جهود طاقم العمل في البلدية، ومجلس البلدية، والقطاعات والأعمال المحلية، والوزارات في إيجاد الوظائف وتعزيز الإنتاجية وزيادة دخل مواطنينا وذلك بما يجعل من العامرية الجديدة بيئة قوية وصحية وحيوية سواء للسكن أو للعمل.

مرحباً بكم في بلدية العامرية الجديدة!

درويش السطل

رئيس بلدية العامرية الجديدة

- 1.0 -

خلفية المشروع

تعمل خطط التنمية الاقتصادية المحلية على تمهيد الطريق نحو تعزيز الإمكانات الاقتصادية لمنطقة ما وتوفير دليل إرشادات لصناع القرار بما يضمن تحقيق الازدهار المجتمعي والاقتصادي. وقد بدأت وحدة التنمية المحلية في بلدية العامرية الجديدة بالتعاون مع مشروع مساندة الأعمال المحلية التي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إعداد خطة التنمية الاقتصادية المحلية.

وركزت **المرحلة الأولى** من عملية إعداد خطة التنمية الاقتصادية المحلية على جمع الجهات المعنية في المجتمع والمستثمرين على طاولة النقاش، حيث وظفت المراحل الأولى من منهجية البنك الدولي التي تدمج منهج استراتيجيات تطوير المدن ضمن جهود التنمية الاقتصادية المحلية طويلة الأمد. وركزت العملية على التخطيط التشاركي، إذ قام ممثلون من القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون لإيجاد أفضل السبل لدعم النمو الاقتصادي وعملية إيجاد الوظائف. وتضمنت العملية ما يلي:

- ❶ لجنة توجيهية برئاسة رئيس البلدية وأعضاء من القطاعين العام والخاص، ولجان إعلامية وفنية تضم خبراء فنيين من وحدة التنمية المحلية وأقسام البلدية ذات الصلة.
- ❷ جمع وتشخيص البيانات والمعلومات من البلديات.
- ❸ عقد ورش عمل للتخطيط الاستراتيجي.
- ❹ تم عقد ورشات التخطيط الاستراتيجي على مدى يوم واحد وحضر الورشات 40 شخصاً يمثلون القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وقد قام المشاركون خلال ورشات العمل، باستعراض الواقع الاقتصادي للبلدية تلاه تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات،

ومن ثم تم توزيع أولويات هذه النقاط من خلال استبيان تقييم تمت تعبئته من خلال المشاركين في الورشة. وتم بعد ذلك استعراض ومناقشة نتائج الاستبيان والتحليل الرباعي، ثم وضع الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، وتم بالنهاية تحديد المشاريع الاستثمارية.

① تحديد المشاريع المحتملة من خلال توظيف نقاط القوة المحلية والفرص. وتم خلال هذه المرحلة عقد اجتماعات للجنة التوجيهية بهدف الاطلاع على نتائج كل مرحلة، كما تم عقد اجتماعات استشارية مع ممثلي القطاع الخاص.

وقد ركزت نتائج هذه المرحلة على جانبين رئيسيين لدعم الازدهار الاقتصادي والاستدامة وهما:

① الحاجات المؤسسية للبلدية والتي تتشارك فيها كافة البلديات حول الأردن.

② الفرص الاستثمارية لكل بلدية.

وتتضمن خطة عمل التقوية المؤسسية نتائج المرحلة الأولى التي تغطي بشكل خاص البلدية وتستعرض الإجراءات اللازم اتخاذها لإعداد وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية المحلية بأفضل صورة ممكنة. وإلى جانب خطة العمل المؤسسية، تتضمن هذه الخطة الفرص الاستثمارية كما حددتها الجهات المعنية وطاقم البلدية. وسيتم استخدام الفرص المذكورة في هذه الوثيقة لتنظيم التزامات المستثمرين إلى جانب هيئة الاستثمار الأردنية والمؤسسات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

وستتضمن **المرحلة الثانية** من عملية التنمية الاقتصادية المحلية تحليلات متعمقة حول القطاع الاقتصادي والقطاعات الفرعية وسلسلة القيمة، والتي ستمهد الطريق أمام اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص واستثماراته، بما يؤدي بالتالي إلى زيادة الوظائف والتنافسية في البلدية.

- 2.0 -

لمحة عامة عن بلدية العامرية الجديدة

الموقع

تبعد بلدية العامرية الجديدة 60 كيلومتراً عن جنوب عمان، وتحدها من الشمال والشمال الشرقي بلدية عمان الكبرى، ومن الجنوب والجنوب الشرقي بلدية أم الرصاص، وتحدها من الشرق منطقة صحراوية، ومن الغرب بلدية الجيزة. وتقع العامرية الجديدة في محافظة عمان وتصل مساحتها إلى 53 كيلومتر مربع، وقد كانت تابعة إلى بلدية عمان الكبرى حتى عام 2014، ليتم بعد ذلك إنشاء بلدية جديدة مستقلة تضم مناطق العامرية، والعرين، والزميلة، والخريم، وخان الزبيب، والذرة، وأم رقيبة، وضبعة، وضبيع.

ويسود في المنطقة المناخ الصحراوي الجاف طوال العام ويصل متوسط هطول الأمطار إلى 150 ملم سنوياً.

التركيبة السكانية

وصل عدد السكان عام 2014 إلى 10 آلاف نسمة، منهم 51% ذكور و49% إناث. وبلغ عدد الأسر 1800 أسرة ومتوسط حجم الأسرة الواحدة خمسة أفراد. كما تتمتع المنطقة بمجتمع فتي. ويسكن في المنطقة كذلك أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على الرغم من عدم وجود مخيمات رسمية، كما لا يوجد أي أرقام دقيقة.

متوسط دخل الأسرة

بلغ متوسط دخل الأسرة عام 2014 5000 دينار أردني لكل عائلة تتكون من خمسة أفراد. ويوجد في بلدية العامرية الجديدة ستة جيوب فقر، مما يعني بأن كافة المنطقة تعاني من الفقر الشديد. ويبلغ معدل الفقر 20% بالمقارنة مع 14.4% على الصعيد الوطني.

وقد بلغ معدل البطالة 10.3% وهو ما يعد أقل من المعدل الوطني الذي يبلغ 12%، علماً بأن مشاركة النساء في القوى العاملة تعد منخفضة جداً، وهناك نسبة كبيرة من الشباب المهتمين بالوظائف الصناعية المحلية.

الخدمات العامة

المواصلات: تغطي شبكة المواصلات 95% من مناطق البلدية وترتبطها من خلال الطريق الصحراوي بعمّان وغيرها من المناطق المحيطة. وتعاني المنطقة من نقص في مناطق اصطافاف ومواقف السيارات، ولا توجد خدمات نقل عام. مطار الملكة علياء الدولي هو أقرب مطار للبلدية والذي يبعد عنها مسافة قصيرة تبلغ 15 كلم فقط، الأمر الذي يجسد ميزة نسبية. ولا توجد في المنطقة سكك حديدية أو محطة قطارات.

الرعاية الصحية: يوجد في البلدية ثلاثة مراكز صحية عامة، ويتم حالياً العمل على تحويل مستشفى ميداني عسكري في ضبعة إلى مستشفى دائم بالتعاون مع الخدمات الطبية الملكية. وتوجد في المنطقة صيدليتين ولا توجد عيادات خاصة أو عيادات أسنان.

وتمت الإشارة خلال التحليل الرباعي إلى عدم وجود تفتيش صحي كافٍ على المطاعم.

الأمن العام: يقع أقرب مركز شرطة ومحطة إطفاء حريق في بلدية الجيزة التي تبعد 13 كم عن البلدية.

النفايات الصلبة: يوجد في المنطقة 30 مرفقاً صناعياً ينتج مخلفات يومية، بالإضافة إلى وجود مزارع الدواجن التي تنتج مخلفات عضوية. تغطي عمليات جمع النفايات كافة مناطق البلدية ويتم جمع 2.5 طن من النفايات يومياً والتي تضم الورق والكرتون وغيرها. لا يوجد محطة لإعادة التدوير أو مكب نفايات في البلدية، ويتم نقل النفايات إلى مكب في مادبا. أما المصانع في المنطقة، فتقوم بنقل مخلفات المواد السامة والدواجن والبناء إلى مكب في منطقة محيور، الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لتلوث المياه الجوفية، إذ تتسرب المخلفات السامة والبتروكيميائية إلى الأرض وتجفف المياه الجوفية من خلال زيادة ملوحة المياه. ولم يتم إجراء أي دراسات حول الأثر البيئي.

معالجة الصرف الصحي: تعتمد المنازل والصناعات وغيرها على الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة ولا يوجد في المنطقة أنابيب صرف صحي. وتساهم الحفر الامتصاصية كذلك بتلوث المياه الجوفية، كما يوجد نقص في مناطق مكبات النفايات للتخلص من مخلفات مزارع الدواجن.

المياه: يوجد في المنطقة أكثر من 100 بئر ارتوازي. وتوفر سلطة المياه لمناطق البلدية المياه من خلال أنابيب أرضية بلاستيكية من شبكة أنابيب بئر اللجون (يعمل البئر كذلك على إيصال المياه من الكرك إلى عمان). وتغطي شبكة المياه 70% من مناطق الوسط فقط في البلدية. (يوجد في المنطقة نشاط صناعي كبير للمياه المعدنية). تعاني البلدية من نقص في تقنيات الحصاد المائي والمحافظة على المياه الأمر الذي لا بد من معالجته.

الطاقة: تغطي شبكة الكهرباء كافة مناطق البلدية، ولكن يتم توليد الكهرباء عبر مولدات قديمة غير قادرة على استيعاب الأعباء الكبيرة خاصة في فصل الشتاء، عندما تعاني المنطقة من انقطاع متكرر في الكهرباء. وفي إطار التزايد في أعداد السكان، لا بد من استبدال شبكة الكهرباء والمولدات، الأمر الذي اعتبره المشاركون نقطة ضعف تؤثر على استقطاب صناعات واستثمارات جديدة. ولا بد من إيجاد فرصة لإنشاء مولد طاقة شمسي. وليس واضحاً ما إذا كان يوجد في المنطقة شبكة إنترنت ذات نطاق عريض.

الفرص التعليمية

يوجد في البلدية 13 مدرسة حكومية منها تسع مدارس للمرحلة الأساسية وأربع مدارس للمرحلة الثانوية تضم 1478 طالباً وطالبة. وهناك ست مدارس أساسية مختلطة، ولا توجد مدارس خاصة. تشمل المدارس على 135 غرفة صفية ويبلغ متوسط عدد الطلاب 10 طلاب لكل صف. لا توجد في البلدية دور حضانه، كما لا توجد معاهد تدريب مهني أو كليات أو جامعات. جامعة مأدبا هي أقرب جامعة للبلدية والتي تبعد عنها حوالي ساعة، وليس معروفاً ما هي معاهد التدريب المهني القريبة. وقد أشار المشاركون إلى أهمية التدريب المهني كأحد عوامل تطوير القوى العاملة المحلية لتلبية احتياجات الصناعات المحلية ووقف التوظيف من خارج المنطقة.

الفرص الترفيهية والثقافية

لا توجد في المنطقة أية مرافق أو أنشطة ترفيهية أو ثقافية أو شبابية أو حتى مراكز محو الأمية أو مكتبات أو حدائق.

الأنشطة الاقتصادية والوظائف

تعمل الغالبية العظمى من القوى العاملة في المنطقة في 30 صناعة وأربع مزارع دواجن كبيرة. ولا تقع المصانع في البلدية بالقرب من المناطق السكانية، ولكنها تساهم في تلوث الهواء. وتضم المنطقة صناعات متنوعة مثل تصنيع البلاط والكرتون والزجاج ورمل السيليكا والمبيدات الحشرية والمطاط والفحم والجبس والزلط، وأسطوانات الغاز وإعادة تدوير الإطارات وخلط الأسفلت وحجر البناء. بالإضافة إلى ذلك، يوجد في المنطقة إنتاج للمواد الغذائية والمشروبات مثل المياه المعدنية والعصائر ومنتجات الألبان وطحن الحبوب.

الحاكمة الرشيدة

إن النتيجة الأهم لخطط التنمية الاقتصادية المحلية الناجحة هو استحداث الوظائف من خلال إيجاد اقتصاد محلي مستدام وحيوي يوظف الموارد المحلية ويوفر بيئة جاذبة للمستثمرين. تضم بلدية العامرية حالياً مجلساً منتخباً وميزانية بلدية تبلغ 600000 دينار أردني. وتُعد ديون البلدية منخفضة وذلك بسبب انفصالها مؤخراً عن بلدية عمان الكبرى، إلا أن البلدية تعتمد بنسبة 80% على تحقيق الإيرادات من الضرائب، ورسوم الترخيص المهني، والتحويلات الحكومية. ولم تتجاوز إيرادات الاستثمارات 1%. كما تجمع البلدية الإيرادات من مخالفات السير. وقد جسدت النفقات البلدية على الرواتب والأجور 60% من الميزانية.

لا توجد في البلدية مشاريع استثمارية مشتركة مع القطاع الخاص. وتمتلك البلدية قاعتين متعددتي الاستخدامات، إلا أنهما لا تحققان إيرادات ملموسة. وتستخدم إحدهما لإنشاء مستشفى ميداني عسكري والذي سيتم تمويله من خلال الجهات المانحة.

توظف البلدية 47 موظفاً وموظفة، 57% منهم يحملون شهادات دبلوم أو بكالوريوس، بينما يحمل الـ 40% المتبقين شهادات الثانوية العامة. تبلغ نسبة العاملين من الذكور 90%، بينما تبلغ نسبة الإناث 10%.

تضم وحدة التنمية المحلية التي ترأست جهود إعداد خطة التنمية الاقتصادية المحلية موظفاً واحداً هو مدير الوحدة. توجد في البلدية مسميات وظيفية ولكن لا توجد أوصاف وظيفية.

يوجد في أقسام البلدية 11 جهاز حاسوب ولكن معظمها غير متصل بشبكة الإنترنت. وتفتقر البلدية إلى وجود برمجيات حاسوب متخصصة وموقع إلكتروني. يوجد في البلدية شبكة ربط إلكتروني تصلها بوزارة التمويل وبلدية عمان الكبرى وذلك لجمع ودفع رسوم مخالفات السير.

استخدام الأراضي

لا توجد خطة أو خريطة شاملة (مخطط شمولي) لإرشاد المستثمرين نحو مساحات مناسبة وفرص استثمارية، سواء على أراضٍ خاصة أو حكومية. وكما هو الحال مع كافة البلديات، هناك شكل من أشكال التقسيم، والذي تقوم وزارة الشؤون البلدية بتحديثه بصورة دورية.

أشار المشاركون إلى حاجة البلدية إلى استملاك الأراضي لتوفير مساحات للاستثمار.

المنطقة الزراعية والحرجية

على الرغم من إنتاج بعض الخضروات، إلا أن غالبية المناطق في البلدية هي مناطق صحراوية وتعاني المنطقة من تزايد في التصحر، ولا يولد القطاع الزراعي المرتبط بإنتاج الفواكه والخضروات الدخل الكافي، ولا توجد غابات في المنطقة. تعد أسعار الأراضي منخفضة، الأمر الذي يُعتبر ميزة نسبية للمستثمرين في القطاع الصناعي، إلا أن هناك ضرورة لمعالجة قضية التصحر. وتضم المنطقة مصانع دواجن كبيرة والتي تنتج كميات كبيرة من المخلفات العضوية والرائحة السيئة.

المناطق التجارية والصناعية

يقتصر النشاط التجاري على عدد من المتاجر والمحلات الصغيرة.

توجد في البلدية منطقة صناعية كبيرة كما ذكر سابقاً، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية مثل المحاجر والبيورانيوم والصخر الزيتي. ومن ضمن الشكاوى هي أن المصانع توظف من خارج بلدية العامرية، كما لا يوجد تدريب مهني ملائم لتحسين هذا الوضع.

الأنشطة السياحية القريبة

على الرغم من أن البلدية لا تعد منطقة سياحية، إلا أنها تقع على امتداد الطريق الصحراوي المؤدي إلى العديد من المواقع التاريخية المهمة في الأردن، كما تضم المنطقة الموقع الأثري المهم خان الزبيب. لا تحتوي البلدية على أية مرافق سياحية بما في ذلك الاستراحات أو المطاعم. وعلى الرغم من أهمية الموقع الأثري، إلا أنه سيطلب استثمارات ضخمة للمحافظة على الموقع وتسويقه لينضم إلى دائرة المسارات السياحية في الأردن.

وقد كانت منطقة خان الزبيب (وتعرف كذلك بخربة خان الزبيب) سابقاً إحدى محطات السكك الحديدية الحجازية العثمانية التي تقع بالقرب من القطرانة وتبعد 35 ميلاً عن جنوب عمان. وقيل الحكم العثماني، أشار الهيكل العام للآثار بأنها كانت مدينة رومانية وتحولت في القرن الثامن إلى فندق أموي. ويعود تاريخ الموقع إلى 37-712 ميلادي. كما يوجد في المنطقة مسجد بتصميم مستطيل. تبعد خان الزبيب ما يقارب 7.5 كيلومتراً عن القلعة الصحراوية قصر الحمام.

- 3.0 -

رؤية ورسالة بلدية العامرية الجديدة

قام مجتمع العامرية بصياغة الرؤية والرسالة الواردين أدناه:

الرؤية: مدينة صناعية متميزة في بيئة جاذبة للاستثمار بالتشارك مع القطاع الخاص والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

الرسالة:

- ◀ نسعى لتقديم خدمات بلدية متميزة.
- ◀ نعمل على إنشاء مدينة صناعية متكاملة.
- ◀ نستهدف رفع مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي.
- ◀ تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات.

تُترك فارغة عادةً

- 4.0 -

التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية والفرص الاستثمارية

تم خلال عملية إشراك الجهات المعنية تحديد عدد من الأولويات لتمهيد الطريق نحو النمو والتطور الاقتصادي. وركزت مجموعة كبيرة من الأولويات على تعزيز أداء البلدية كمؤسسة. وقد تم استعراض هذه الأولويات في الجزء الخامس من هذه الوثيقة. وفي هذا الجزء، سيتم تسليط الضوء على أولويات الاستثمار والتطور الاقتصادي التي تم تحديدها خلال العملية. وفي إطار المرحلة الثانية من عملية إعداد خطة التنمية الاقتصادية المحلية، سيكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحليل القطاعي لفهم طبيعة القطاعات الفرعية وسلسلة القيمة وفرص القيمة المضافة.

تقع بلدية العامرية الجديدة على بعد 40 كيلومتراً من جنوب عمان، وتضم قاعدة صناعية قائمة وبعض الأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى ثلاثة مواقع تراثية مهمة وهي قصر ضبعة، ومحطة سكة الحديد، وخان الزبيب، الأمر الذي يتيح إمكانية تطوير القطاع السياحي. ويوجد في المنطقة عدداً كبيراً من الأراضي غير المستخدمة والتي تعد منخفضة التكلفة نسبياً. أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فيتوفر في المنطقة اليورانيوم والصخر الزيتي، الأمر الذي يجسد فرصاً للتطور الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع العامرية بقوى عاملة قوية وفتية ومتعلمة.

الخدمات الصناعية ذات القيمة المضافة والتجمعات الصناعية: تعتمد البلدية على الصناعات الخفيفة والثقيلة لتوفير فرص العمل. ويوفر النمو المتواصل في القطاع الصناعي بأسلوب مستدام بيئياً المزيد من الفرص لتحقيق التطور الاقتصادي. وتضم الصناعات الحالية البلاط والجبس والفحم وإعادة تدوير البطاريات وتصنيع

صناديق الكرتون والطباعة على صناديق الكرتون وتصنيع الزجاج وأسطوانات الغاز وخط الأسفلت والمبيدات الحشرية الزراعية ومصانع اللبن.

وستساهم الدراسات المتعمقة في القطاعات العديدة لاستيعاب سلسلة القيمة لكل قطاع في مساعدة البلدية على تحديد الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة. ويتوجب على البلدية كذلك النظر في إنشاء تجمعات صناعية على المدى المتوسط، حيث تتيح هذه التجمعات إمكانية استقطاب الصناعات والخدمات التي تمثل جوانب عديدة من سلسلة القيمة بما يساهم في تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة.

تحسين الخدمات البلدية المقدمة للصناعات: يتوجب على بلدية العامرية معالجة الاحتياجات الفورية للصناعات وذلك بما يساهم في استقطاب المستثمرين في القطاع الصناعي. وتضم هذه الاحتياجات توفير خدمات لإعادة تدوير المخلفات والطاقة. أما بالنسبة إلى الفرص الاستثمارية على المدى القصير، فقد اقترحت البلدية إنشاء مرافق لإعادة تدوير المخلفات الصناعية. تنتج المرافق الصناعية في العامرية كميات كبيرة من المخلفات القابلة لإعادة التدوير والتي يتم حالياً التخلص منها في مكب للنفايات. وسيتم إجراء عمليات تقييم لفهم أنواع المخلفات التي يمكن إعادة تدويرها وكيفية تسويق أو بيع هذه السلع معادة التدوير.

وقد أشارت البلدية كذلك إلى مشروع لتطوير نظام طاقة شمسية بالتعاون مع القطاع الخاص. وتعد منطقة العامرية ملائمة جداً مثل هذه الفرصة الاستثمارية نظراً لوفرة الأراضي المسطحة الكبيرة ومنخفضة التكلفة. ومن المتوقع أن يساهم مثل هذا المشروع في خفض تكلفة الطاقة بنسبة 50%. وأخيراً، اقترح المشاركون إنشاء مرافق للسماد العضوي لمعالجة المخلفات العضوية من مزارع الدواجن والماشية الكبيرة الموجودة في العامرية.

وتضمنت المشاريع المقترحة الأخرى مركز نقليات يضم سائقي شاحنات (مركبات ثقيلة) ومركز تدريب مهني للمساعدة في تجهيز القوى العاملة المحلية للمنافسة على الوظائف الصناعية المحلية.

التنمية السياحية: لم تضع البلدية القطاع السياحي ضمن قائمة أولويات الاستثمارات على المدى القصير. ويتوجب على البلدية على المدى البعيد تحديد كيفية المحافظة على المواقع الأثرية الموجودة فيها بصورة أفضل وتوفير الخدمات المساعدة اللازمة.

تنمية القوى العاملة: لا بد أن تساهم عملية تنمية القوى العاملة في تجهيز العمالة بصورة أفضل بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل. وتعمل القوى العاملة المؤهلة على تعزيز نجاح قطاعات الأعمال والصناعة بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، ستعمل البلدية على تزويد النساء بالفرص التدريبية والإرشادية اللازمة. وقد أشارت البلدية كذلك إلى إنشاء مراكز الرعاية كفرص استثمارية محتملة لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل.

ولاستقطاب فئة الشباب إلى القوى العاملة، يمكن للبلدية بالشراكة مع القطاع الخاص العمل على توفير فرص تدريب وظيفي داخلي، الأمر الذي لن يساهم في تحسين وفرة القوى العاملة المؤهلة فحسب، بل سيوفر للشباب الدخل اللازم لتجسير الفجوة الناشئة عن قلة التدريب المهني. وقد يكون لذلك أثر فاعل بشكل خاص في مجالات التدريب الصناعي، ومعالجة الأغذية، والصناعات الناشئة، حيث هناك حاجة إلى كسر القيود الثقافية المتعلقة بتوفير الخدمة.

المشاريع المنزلية: يساهم دعم المشاريع المنزلية في تيسير الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرأة، بالإضافة إلى تشجيع الرواد الشباب على مواصلة مساعيهم لإنشاء الأعمال والاستفادة من الفرص التنموية من خلال الحد من الأعباء المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يساهم في نهاية المطاف بتعزيز التنافسية في السوق. يتوجب على البلدية استهداف المواطنين بالتركيز على النساء والشباب بهدف تعزيز الوعي فيما يتعلق بإضفاء طابع رسمي على أعمالهم المنزلية أو على أعمالهم الناشئة.

تجهيز وحدة التنمية المحلية لتصبح أكثر كفاءة في تخطيط وإعداد وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لدعم إنشاء المشاريع الاستثمارية المحددة في هذه الاستراتيجية، يتوجب على وحدات التنمية الاقتصادية أن تكون مستعدة لتخطيط وإدارة ومراقبة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيضمن ذلك إعداد دليل إرشادات للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير التدريب اللازم لطاقم العمل في البلدية وفي وحدات التنمية في المحافظات بشكل خاص.

خطة العمل	شركاء التنفيذ	الجهة المنفذة	الإطار الزمني	التكلفة/التمويل بالدينار الأردني
تسهيل الفرص الاستثمارية التي تحقق مكاسب سريعة مع القطاع الخاص لإنشاء نظام طاقة شمسية.	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	البلدية	2018-2017	900,000
تسهيل الفرص الاستثمارية التي تحقق مكاسب سريعة مع القطاع الخاص لإنشاء مشروع إعادة تدوير المخلفات الصناعية.	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص (مصانع).	البلدية	2017-2016	500,000
مركز للعمليات اللوجستية.	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	البلدية	2017-2016	50,000
تحديد وإيجاد الفرص الإرشادية للنساء.	القطاع الخاص.	البلدية	2017-2016	----

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الإطار الزمني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	خطة العمل
----	2017-2016	البلدية	القطاع الخاص	إعداد وإدارة فرص تدريب وظيفي داخلي بالشراكة من القطاع الخاص.
30,000	2016	البلدية	مشروع مساندة الأعمال المحلية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الشؤون البلدية	وضع برنامج تدريبي حول كيفية إعداد وإدارة ومراقبة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمناطق العمل في البلدية.
40,000	2017-2016	البلدية	جهة استشارية، جهات مانحة، القطاع الخاص.	إجراء تقييم مفصل حول القطاعات وسلسلة القيمة وتحديد الفرص الاستثمارية على المدى المتوسط والطويل، والقيم المضافة في القطاعات التالية: <ul style="list-style-type: none"> ◀ القطاع الصناعي ◀ القطاع السياحي

- 5.0 -

خطة عمل تعزيز أداء البلدية للتنمية الاقتصادية المحلية

أشار تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات إلى عدد من التحديات المؤسسية التي يتوجب على البلدية مواجهتها قبل البدء بتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية المحلية. وقد ركزت خطة العمل على الإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرة البلدية على التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية وبشكل خاص:

- ❖ التخطيط بصورة فاعلة لاستخدامات الأراضي وتطوير أسس ونظم صنع القرار المتعلقة باستخدام الأراضي.
- ❖ تعزيز الهيكل التنظيمي وإطار العمل الإداري.
- ❖ تحسين البنية التحتية لتقنية المعلومات والقدرات في مكاتب البلدية.
- ❖ تحسين الأداء المالي والإيرادات في البلدية.
- ❖ إنشاء مجلس شراكة إقليمية للمنفعة المتبادلة مع البلديات الإقليمية و وحدات التنمية المحلية في البلدية ووحدات التنمية المحلية في المحافظة.

الهدف الأول: التخطيط بصورة فاعلة لاستخدامات الأراضي وتطوير أسس ونظم صنع القرار المتعلقة باستخدام الأراضي.

النشاط	الوصف	شركاء التنفيذ	الجهة المنفذة	التكلفة/التمويل بالدينار الأردني
إعداد مخطط شمولي وخريطة للأراضي.	استعراض أنواع محددة من استخدامات الأراضي ضمن مساحات مخططة أو مقسمة لأنواع مختلفة من الاستثمار. تسليط الضوء على مناطق الأراضي الموحدة أو الأراضي الواقعة تحت ملكية واحدة.	وزارة الشؤون البلدية	البلدية	350,000 الإطار الزمني 2017-2016
استملاك الأراضي: تحديد قطع الأراضي والتجمعات التنموية الرئيسية للاستثمار.	تحديد قطع الأراضي المملوكة من قبل البلدية، بحيث يتواصل ممثلي القطاع الخاص مع المالكين في حال كانوا مهتمين في مناقشة فرص تنموية مستقبلية، بالإضافة إلى استكشاف توسع الصناعات الحالية والاحتياجات الصناعية والتجارية المرتبطة بها. تتبنى استراتيجية الأردن 2025 منهجا يركز على التجمعات لتوسيع الصناعات الحالية وتحديد الصناعات الداعمة ذات الصلة في المناطق المحيطة.	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى	البلدية	- 100,000 200,000 الإطار الزمني 2017-2016
إعداد دليل للموافقات.	يستعرض الدليل للمستثمرين والأعمال المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة عملية التنمية بما في ذلك أنواع الخطط الواجب تقديمها، والرسوم، ومراجعة طاقم العمل والمجلس، وعمليات الموافقة، وعمليات الترخيص، وتملك الموقع. تطوير نظام تقديم عروض يربط بين الموافقة على الكثافة/معدل المساحة الأرضية مع التحسينات المجتمعية (على سبيل المثال تمديد خطوط الصرف الصحي أو المياه).	وزارة الشؤون البلدية	البلدية	50,000 الإطار الزمني 2018-2016

الهدف الثاني: تعزيز الهيكل التنظيمي وإطار العمل الإداري.

النشاط	الوصف	شركاء التنفيذ	الجهة المنفذة	التكلفة/التمويل بالدينار الأردني
تطوير هيكل تنظيمي للبلدية ووحدة التنمية المحلية ومسؤوليات طاقم العمل.	سيعمل ذلك على توضيح الغاية من وحدة التنمية المحلية وتقسيم المسؤوليات، بالإضافة إلى توفير خطة عمل واضحة ومحدثة وميزانية داعمة. وسيعمل ذلك على تحديد هيكل وحدة التنمية المحلية، وأدوار طاقم العمل، والمسؤوليات والمؤهلات.	وزارة الشؤون البلدية	البلدية	20,000 الإطار الزمني 2016
وضع برنامج لتدريب طاقم العمل.	سيطلب ذلك عقد برامج تدريب تبادلية مع البلديات الأخرى في مجالات التمويل، والإدارة، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون البلدية	البلدية بدعم من جهة استشارية	100,000 الإطار الزمني 2016-2017
تعزيز القدرات الخارجية لطاقم العمل (المهارات التقنية المتعلقة بالاستثمار).	تحسين التواصل مع المواطنين والمستثمرين والحكومة وإدارة دورة المشروع بما في ذلك دراسات الجدوى.	وزارة الشؤون البلدية، وغرفة الصناعة والاستثمار، وهيئة الاستثمار الأردنية	البلدية	10,000 الإطار الزمني 2016-2017
إنشاء نظام للمتابعة والتقييم لمتابعة المنهجية.	توفير معلومات حول النتائج للمجلس، والمحافظ، ووزارة الشؤون البلدية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المانحة وغيرهم.	وزارة الشؤون البلدية	البلدية	50,000 الإطار الزمني 2017-2018

الهدف الثالث: تحسين البنية التحتية لتقنية المعلومات والتواجد على الإنترنت للبلدية.

النشاط	الوصف	شركاء التنفيذ	الجهة المنفذة	التكلفة/التمويل بالدينار الأردني
تطوير موقع إلكتروني.	تحسين الشفافية ومشاركة المعلومات مع المجتمع والمستثمرين	وزارة الشؤون البلدية	البلدية من خلال هيئة استشارية	5,000 الإطار الزمني 2016

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	الوصف	النشاط
65,000 الإطار الزمني 2017-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية	سيعمل ذلك على تحسين الكفاءة والفاعلية في البلدية، كما سيحسن عملية جمع البيانات ومهام الموارد البشرية والتمويل وقدرات مشاركة المعلومات. وسيضم ذلك توفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة لنظام المعلومات الجغرافي (GIS) كما سيضمن النظام ربط الأنظمة في البلديات ببعضها.	تطوير نظام محوسب (أجهزة وبرمجيات) لجميع أعمال البلدية (التمويل، الموارد البشرية وغيرها).
50,000 الإطار الزمني 2017-2016	البلدية بدعم من جهة استشارية	وزارة الشؤون البلدية	تكون مرتبطة بدليل الموافقات، لتوفير الفهم الشامل لمسؤوليات المستثمرين وادخار الوقت والمال، وتعزيز فاعلية تنظيم الجوانب الإدارية والمالية.	تطوير عملية اقتراضية فاعلة وواضحة للترخيص والمراجعة.

الهدف الرابع: تحسين الأداء المالي والإيرادات في البلدية.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	الوصف	النشاط
50,000 الإطار الزمني 2018-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية	إعداد قائمة بالمرافق والأبنية وزيادة الإيرادات من ضرائب المستقفات	تخمين وإنشاء المرافق والأبنية داخل حدود البلدية
20,000 الإطار الزمني 2020-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية ومنظمة لتنظيم إطلاق الحملات.	ستركز الحملة على دور البلدية تجاه مواطنيها ودور المواطنين بالمقابل. وستساعد الحملة في تعزيز وعي المواطنين حول أهمية دفع الغرامات والضرائب.	إطلاق حملات توعية إعلامية بهدف تحفيز المواطنين لدفع الغرامات والضرائب المترتبة عليهم.
50,000 الإطار الزمني 2017-2016	البلدية ووزارة الشؤون البلدية	بنك تنمية المدن والقرى	تعزيز الجدارة الائتمانية للبلديات وتمكينها من خلال أدوات الإدارة المالية العامة الملائمة التي تعمل على ضبط المستوى الإجمالي من الإيرادات والنفقات بصورة ملائمة، وحشد الموارد العامة بين القطاعات والبرامج، بالإضافة إلى ضمان أعلى درجات الكفاءة في أداء البلديات.	وضع آليات لإعداد الميزانية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	الوصف	النشاط
- الإطار الزمني 2018-2017	البلدية	وزارة الشؤون البلدية ووزارة العدل	زيادة دخل البلدية	إنفاذ القانون وتسهيل إجراءات تحصيل الديون والذمم من خلال برامج تقسيط ميسرة.
- الإطار الزمني 2018-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية، رئيس الوزراء، وزارة العدل	إصلاح القوانين، والمحافظة على البيئة، وزيادة الإيرادات البلدية.	إصلاح القوانين لفرض غرامات على التلوث الصناعي.

الهدف الخامس: إنشاء مجلس شراكة إقليمية للمنفعة المتبادلة مع البلديات الإقليمية و وحدات التنمية المحلية في البلدية و وحدات التنمية المحلية في المحافظة.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	الوصف	النشاط
تحدد لاحقاً الإطار الزمني 2020-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية	تأييد معزز على المستوى الوطني	إعداد خطة عمل وميزانية لإنشاء مجلس الشراكة الإقليمية.
100,000 الإطار الزمني 2018-2017	البلدية	وزارة الشؤون البلدية، هيئة الاستثمار الأردنية، وحدة التنمية المحلية في المحافظة، غرفة التجارة والصناعة	تعزيز الوضوح أمام المستثمرين	إعداد خارطة استثمار بالشراكة مع الهيئة الاستثمارية الأردنية وحملات ترويجية إقليمية.
20,000 الإطار الزمني 2020-2016	البلدية	وزارة الشؤون البلدية	تحسين رصد نجاح الاستراتيجية أو وجود الثغرات	إعداد وتنفيذ مسح للمستثمرين.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة	شركاء التنفيذ	الوصف	النشاط
150,000 الإطار الزمني 2020-2016	البلدية	وزارة الطاقة، والثروة المعدنية، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة المياه والري، غرف الصناعة والتجارة	تعزيز إيرادات البلديات وتعزيز الوعي والمشاركة المحلية في الترويج للتنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الأثر البيئي للقطاعات الصناعية والزراعية والترويج للطاقة المتجددة.	عقد برامج تدريبية وتوعوية حول التنمية المستدامة في القطاعات الصناعية والزراعية.

يهدف مجلس الشراكة بين القطاعين الخاص والعام إلى الحد من العقبات البيروقراطية والتشجيع الفاعل للتنمية الاقتصادية من خلال إيجاد ثقافة للاستثمار. وسيقع ضمن مسؤوليات المجلس مساعدة البلدية في المهام أدناه:

- ❶ تحديد الميزانية لتوفير خدمات جديدة أو محسنة للمواطنين والتي يكون لها تأثيرات إقليمية مثل تحسين رأس المال والبنية التحتية.
- ❷ تحديد واستقطاب المستثمرين والمشاريع.
- ❸ العمل مع المدارس والجامعات المهنية والمشاريع والصناعات المحلية لوضع برنامج تدريب إرشادي لتوظيف القوى العاملة بما في ذلك الإناث والشباب.
- ❹ العمل مع الجهات المانحة وهيئة الاستثمار الأردنية لإيجاد وتعزيز بيئة ملائمة للأعمال.
- ❺ العمل مع المجتمعات المحلية لتطوير علامة تجارية ملائمة للأعمال لمواصلة الترويج للمنطقة للحفاظ على المشاريع القائمة وتوسيعها واستقطاب مشاريع جديدة.
- ❻ تشكيل قوة سياسية ضاغطة والعمل مع الوزارات والحكومة في عمان لوضع سياسات أوضح لإيرادات البلدية وبرنامج حوافز للمستثمرين والمشاريع المنزلية التي تهدف إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

سيسعى المجلس إلى جذب مشاركة واسعة تضم رؤساء البلديات وممثلي وحدة التنمية المحلية وغرف التجارة والصناعة وممثلين من شركات إقليمية كبرى ومؤسسات مصرفية ومالية. كما سيُشكل ممثلو المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والوزارات على الصعيد الوطني جزءاً من المجلس.

- 6.0 -

الملاحق

الملحق الأول: تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات وتحديد أولوياتها

استعراض نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات

لقد تم خلال ورشة العمل الاتفاق مع المشاركين على اتباع منهجية ترتيب أولويات نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات بحسب قربها إلى واقع بلدية العامرية وتم منحها ترتيب مبني على أوزان تشير إلى الأهمية من (1-5) وقد أجمع المشاركون على أن التحليل الرباعي لبلدية العامرية يتلخص فيما يلي: -

نقاط القوة

تم خلال ورشة العمل تحديد (5) نقاط قوة كان أكثرها أولوية بواقع (589 نقطة) هو قرب موقع البلدية من عمان والمطار حيث أنها تبعد 60 كم عن العاصمة و15 كم عن مطار الملكة علياء الدولي مما يساهم في تشجيع المستثمرين وخاصة الصناعات التي يتم توريدها ونقلها جواً على التواجد في المنطقة. جاء بعد ذلك وبالترتيب الثاني الواقع الديموغرافي والتنوع السكاني بواقع (504 نقطة) حيث أن مجتمع العامرية مجتمع فتي تتوفر فيه الكوادر البشرية الشبابية التي لديها القدرة على العمل وإعالة الأسر. وبالترتيب الثالث للأولويات جاء وجود

عدد من المصانع والمزارع والتي تعتبر من أهم مصانع المنطقة وخاصة الدواجن والكرتون والمياه المعدنية بواقع (342 نقطة). كما أنه ومن ضمن نقاط القوة ومن وجهة نظر المشاركين هنالك أهمية نسبية وميزة تنافسية من حيث اتساع رقعة الأراضي غير المستغلة وانخفاض أسعار الأراضي بواقع (294 نقطة) وتعتبر تلك الأراضي كنقطة جذب للاستثمارات وخاصة لقطاع الصناعة حيث تتوفر الأراضي بمساحات كبيرة لبناء المصانع والمرافق وبأسعار تنافسية. كما ويبنّ المشاركون وجود ميزة نسبية وهي الموقع المتميز من الطريق الصحراوي الرئيسي الذي يوصل شمال المملكة مع جنوبها.

الرقم	نقاط القوة	1	2	3	4	5	عدد الأصوات	الأولوية
1	القرب من عمان - المطار.	2	2	1	6	22	33	589
2	توفر الكوادر البشرية الشبابية.	6	0	3	4	20	33	504
3	وجود عدد من المصانع والمزارع.	2	2	10	5	14	33	342
4	توفر أراضي بمساحات كبيرة وبأسعار منخفضة للاستثمار الصناعي.	2	8	2	6	16	34	294
5	وجود البلدية على الخط الدولي / الطريق الصحراوي الذي يربط شمال المملكة بجنوبها.	1	0	3	2	26	32	148

نقاط الضعف

تم خلال ورشة العمل تحديد (9) نقاط ضعف في بلدية العامرية كان أكثرها أولوية ضعف البنية التحتية في المنطقة بواقع (357 نقطة) حيث تفتقر المنطقة وخاصة منطقة المصانع إلى شبكة مياه وكهرباء وصرف صحي وشبكة طرق، تلاها في الترتيب عدم وجود تشريعات تنظيم لاستخدامات الأراضي وتقسيمها إلى مناطق داخل حدود بلدية العامرية بواقع (284 نقطة)، وجاء بعد ذلك وبالترتيب الثالث ضعف وحدة التنمية في البلدية وعدم تفعيل العمل من خلالها بواقع (255 نقطة)، وجاء بنفس الترتيب الثالث لأولويات نقاط الضعف انعدام الاهتمام بالأماكن السياحية بواقع (255 نقطة) حيث يوجد في بلدية العامرية ثلاثة مواقع أثرية سياحية ذات بعد تاريخي وهي قلعة ضبعة ومحطة سكة الحديد وخان الزبيب وجميعها بحاجة إلى ترميم. كما أنه ومن ضمن نقاط الضعف ومن وجهة نظر المشاركين جاء بالأولوية الرابعة عدم تفعيل دور الشباب والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم بواقع (251 نقطة) من حيث مرافق التعليم ومراكز التدريب والشباب والثقافة. أما بالنسبة للمرتب الخامسة لنقاط الضعف، يبنّ المشاركون أن قلة التواصل مع المجتمع المحلي من قبل كادر البلدية هو نقطة محورية وبواقع (223 نقطة). ومن ضمن نقاط الضعف التي تم طرحها ضعف الرقابة الصحية على المطاعم والمحلات داخل

البلدية، وعدم وجود خطة استراتيجية للبلدية لدعم المزارعين والقطاعات الأخرى بالإضافة إلى قلة الأراضي المملوكة من قبل البلدية نتيجة عدم استملاك أراضي للبلدية من أراضي الدولة.

الرقم	نقاط الضعف	1	2	3	4	5	عدد الأصوات	الأولوية
1	عدم وجود بنية تحتية في المنطقة.	7	1	2	2	19	31	357
2	عدم تنظيم الأراضي داخل حدود البلدية.	3	2	2	1	20	28	284
3	عدم تفعيل وحدة التنمية في البلدية.	6	1	4	7	10	28	255
4	ضعف الاهتمام بالقطاع السياحي.	8	2	3	3	13	29	255
5	عدم تفعيل دور الشباب والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم.	4	2	2	11	11	30	251
6	قلة التواصل مع المجتمع المحلي.	11	0	4	3	12	30	223
7	ضعف الرقابة الصحية على المطاعم والمحلات داخل البلدية.	9	3	2	7	8	29	211
8	عدم وجود خطة استراتيجية للبلدية لدعم المزارعين والقطاعات الأخرى.	9	4	0	2	13	28	211
9	عدم استملاك أراضي للبلدية من أراضي الدولة.	6	1	0	5	16	28	108

الفرص

تم خلال ورشة العمل تحديد (6) نقاط كفرص وكان أكثرها أولوية الموقع المميز لبلدية العامرية ووجود أراضي صحراوية شاسعة يمكن استخدامها كمصدر للطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بواقع (326 نقطة). تلاها في الترتيب بواقع (304 نقطة) توفر الموارد الطبيعية من المحاجر، اليورانيوم، الصخر الزيتي، المياه الجوفية (الحوض المائي)، حيث تعتبر تلك الموارد من أهم الموارد الطبيعية وخاصة اليورانيوم. أما كأولوية ثالثة فإن نسبة الشباب من سكان المنطقة مرتفعة ويمكن البناء عليها من حيث الأيدي العاملة للعمل في المنشآت الصناعية في المنطقة بواقع (206 نقطة). وجاء في المرتبة الرابعة وجود المؤسسات المانحة للمشاريع الاستثمارية بواقع (205 نقطة) والتي يمكن الاستفادة منها لدعم المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية، أما الفرصة الخامسة فهي وجود مواقع أثرية وسياحية وتاريخية مهمة يمكن استغلالها كبنية جاذبة للاستثمار السياحي بواقع (162 نقطة).

الرقم	الفرص	1	2	3	4	5	عدد الأصوات	الأولوية
1	توفر الطاقة الشمسية.	3	1	2	4	17	27	326
2	الموارد الطبيعية - اليورانيوم، الصخر الزيتي.	4	0	4	3	16	27	304
3	ارتفاع الشباب من سكان المنطقة وإمكانية البناء عليها من حيث الأيدي العاملة.	1	1	3	5	18	28	206
4	وجود المؤسسات المانحة والدولية والدعم الحكومي.	4	0	6	7	9	26	205
5	وجود بعض المناطق السياحية.	7	3	3	5	9	27	162

التحديات

تم خلال ورشة العمل تحديد (9) نقاط كتهديدات وكان أكثرها أولوية استمرار التصحر وازدياد رقعة الأراضي غير المستغلة لأغراض أخرى غير الزراعة وتربية المواشي بواقع (433 نقطة)، أما في المرتبة الثانية بواقع (411 نقطة) جاء ضعف التشريعات التي تفرض على المستثمر المسؤولية تجاه المجتمع والتي تدفع خلق فرص عمل لأبناء المنطقة في المصانع، حيث تقوم معظم المصانع بتوظيف الأيدي العاملة من خارج المنطقة على الرغم من توفر الموارد البشرية من أبناء المنطقة. أما في المرتبة الثالثة للأولويات وبواقع (408 نقطة) جاء ضعف ثقافة العمل المهني بين أبناء المنطقة نتيجة عدم وجود معهد أو مركز تدريب مهني مما يضاعف من فرص الشباب للتوجه للعمل المهني وفي كثير من الأحيان يفرض على الشباب التوجه لبلديات مجاورة لتلقي التدريب المهني وبتكلفة إضافية. تلاها في الترتيب الرابع عدم وجود سدود أو عبارات للحصاد المائي والذي أدى إلى ازدياد التصحر وشح المياه (384 نقطة)، وجاء بعد ذلك وبالترتيب الخامس ضعف البنية التحتية وخاصة في مجال الطاقة مما يحمل تكاليف إضافية خاصة على المستثمرين في قطاع الصناعة ويعتبر ذلك عاملاً منفراً للاستثمار بواقع (363 نقطة). كما وأشار المشاركون إلى نقاط مهمة ضمن التهديدات التي تواجه البلدية وهي عدم وجود القوانين والأنظمة لترخيص آبار ارتوازية لتقليل كلفة المياه، وعدم وجود رقابة على التلوث البيئي، وارتفاع أسعار الأعلاف للمواشي، وعدم وجود مكبات مخصصة لمخلفات مزارع الدواجن مما يؤثر على المياه الجوفية والمواطنين والثروة الحيوانية.

الرقم	التحديات	1	2	3	4	5	عدد الأصوات	الأولوية
1	استمرار التصحر وعدم استغلال وجود الأراضي صحراوية.	3	1	4	3	18	29	433
2	ضعف التشريعات التي تدفع باتجاه خلق فرص عمل في المصانع لأبناء المنطقة.	4	0	3	2	20	29	411
3	ضعف ثقافة العمل المهني بين أبناء المنطقة نتيجة عدم وجود معهد أو مركز تدريب مهني.	6	1	0	1	21	29	408
4	عدم وجود سدود للحصاد المائي.	6	0	1	2	19	28	384
5	ضعف الطاقة الكهربائية.	3	0	1	2	23	29	363
6	عدم وجود القوانين والأنظمة لترخيص آبار ارتوازية لتقليل كلفة المياه.	3	1	3	7	16	30	355
7	عدم وجود رقابة على التلوث البيئي.	6	2	0	3	18	29	353
8	ارتفاع أسعار الأعلاف على أصحاب المواشي وتراكم الخسائر من تربية المواشي.	3	2	2	4	19	30	349
9	عدم وجود مكبات مخصصة لمخلفات مزارع الدواجن مما يؤثر على المياه الجوفية والمواطنين والثروة الحيوانية.	4	1	1	2	20	28	117

تحديد الترابطات بين نقاط التحليل الرباعي

بعد تحليل وترتيب أولويات نقاط التحليل الرباعي (SWOT)، اتفق المشاركون في ورشات العمال على محتوى لرؤية بلدية العامرية على النحو التالي: -

1. الموقع الجغرافي: من وجهة نظر المشاركين، يُشكل الموقع المتميز لبلدية العامرية من حيث القرب من مطار الملكة علياء الدولي بمسافة 15 كم فقط ووجودها على الطريق الرئيسي الذي يوصل شمال الأردن بجنوبها (نقطة قوة)، أما اتساع رقعة الأراضي غير المستغلة وانخفاض أسعار الأراضي للصناعات فهي (فرصة)، ويمكن استغلالها في مشاريع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء على مستوى المملكة.

2. **الواقع الإداري والمالي والتنظيمي والقانوني:** اعتبر المشاركون أن توفر الموارد البشرية الشبابية (نقطة قوة)، ولكن ضعف الكوادر الفنية لدى البلدية من حيث المؤهل والكفاءة وعدم تفعيل دور قسم التنمية وضعف التواصل مع المجتمع المحلي هي (نقطة ضعف) باعتبار المشاركين. واجمع المشاركون بأن هناك ضعف كبير في القدرات المؤسسية للبلدية وهناك غياب لهيكل تنظيمي معتمد يخدم عملية الاستثمار (نقاط ضعف). كما اعتبر المشاركون بأن هناك غياب للتشريعات التي تنظم الشراكات بين البلديات والقطاع الخاص وكذلك تشريعات التوظيف لأبناء المنطقة (نقطة ضعف)، أما ضعف وانعدام وجود بنية تحتية من خدمات المياه والكهرباء وشبكات الطرق والصرف الصحي فتشكل (تهديدات) لقطاع الصناعة والاستثمار. وأجمع المشاركون على أن المواقع السياحية والتاريخية ضمن حدود البلدية هي فرصة مهمة يجب استغلالها (فرصة). ومن الناحية التكنولوجية، بين المشاركون أن هناك ضعف أو غياب في الربط الإلكتروني بين مناطق البلدية وهناك غياب في تطبيق أنظمة محوسبة وأدلة إجرائية لأعمال وخدمات البلدية (نقاط ضعف).

3. **نمو القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة):** يرى المشاركون أن اتساع الأراضي غير المستغلة داخل حدود البلدية يعد من إحدى ركائز الميزة التنافسية لبلدية العامرية (نقطة قوة). كما اعتبر المشاركون أن وجود إعفاءات للمستثمرين هي (ميزة تنافسية)، وانخفاض أسعار الأراضي (فرصة). أما توفر الموارد الطبيعية ومنها اليورانيوم والصخر الزيتي فاعتبروها (فرصة) إلى جانب أن يكون ما ذكر أعلاه جزء من الرؤية. ولكن لا بد من التغلب على نقاط الضعف الخاصة بدور البلدية في وضع أدلة إجراءات وإنجاز المخطط الشمولي ووضع تشريعات تنظيم وتنظيم الأراضي إلى مناطق، ومعالجة ضعف القدرات المؤسسية في مجال الاستثمار والذي يعتبر أحد العوائق في جذب الاستثمار والمستثمرين (نقطة ضعف). كما أن مشكلة التلوث وضعف البنية التحتية تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه البلدية (تهديد).

الملحق الثاني: البطاقات الاستثمارية

مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية	معلومات المشروع
تتمتع المنطقة بمناخ صحراوي وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لإنشاء محطة للطاقة الشمسية، خاصة لتوسع الأراضي الصحراوية المستوية لإنشاء الألواح الشمسية. قد يساهم المشروع في توفير الطاقة للمنازل والمصانع على حد سواء.	خلفية المشروع
سيعمل المشروع على حل مشكلة التكلفة المرتفعة لتوليد الكهرباء من خلال اعتماد مصدر للطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن تقل تكلفة الكهرباء بنسبة 50% (لتوفير قطعة الأرض سيتوجب على البلدية إما استملاك قطعة أرض أو الحصول عليها من الحكومة الوطنية).	وصف المشروع
<ul style="list-style-type: none"> ◀ حماية البيئة من خلال استخدام الطاقة المتجددة. ◀ الحاجة إلى طاقة كهربائية دائمة وبتكلفة منخفضة. ◀ تعزيز التنافسية لاستقطاب الصناعات. ◀ توفير 25 فرصة عمل للمواطنين بما يساهم في الحد من معدلات الفقر والبطالة. ◀ زيادة دخل البلدية. ◀ توفير الإيرادات للمستثمر. 	المبررات والمزايا
2017 - 2018	الإطار الزمني
900000 دينار أردني	التكلفة المقدرة
بنك تنمية المدن والقرى، البلدية، القطاع الخاص، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهات المانحة.	الشركاء وجهات التمويل المتوقعة
<ul style="list-style-type: none"> ◀ إعداد دراسة جدوى للمشروع. ◀ تحديد مراحل العمل بمكونات المشروع المختلفة. ◀ التأكد من أن الأرض المقدمة من البلدية تقع في منطقة ملائمة خاضعة للتخطيط الشامل وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لاستملاك الأرض. ◀ تأمين التمويل اللازم، وإكمال العقد. ◀ توفير ما لا يقل عن 50 دونم من الأراضي البلدية. ◀ الموافقة على المشروع. ◀ تجهيز العطاءات المختلفة. ◀ التنفيذ. 	خطة عمل المشروع
<ul style="list-style-type: none"> ◀ عدم القدرة على تحديد قطعة أرض ملائمة. ◀ عدم القدرة على تأمين التمويل اللازم. 	المخاطر المحتملة

معلومات المشروع	مشروع إعادة تدوير المخلفات الصناعية
خلفية المشروع	تشتهر بلدية العامرية الجديدة بكونها منطقة صناعية تضم أكثر من 30 مرفق صناعي. وتنتج هذه الشركات كميات كبيرة من المخلفات القابلة لإعادة التدوير، والتي من الممكن بيعها للحد من التلوث.
وصف المشروع	إنشاء محطة لإعادة التدوير على أرض تابعة للبلدية في إطار مشروع مشترك مع القطاع الخاص.
المبررات والمزايا	<ul style="list-style-type: none"> ◀ تحسين إدارة المخلفات الصناعية والحد من الحاجة إلى إنشاء مكبات للنفايات. ◀ عدم وجود أنشطة لإعادة التدوير والحاجة إلى مثل هذه الأنشطة. ◀ تحسين الإيرادات السنوية للبلدية. ◀ إيجاد فرص عمل للسكان المحليين. ◀ تعزيز تنافسية القطاع الصناعي. ◀ إيجاد الفرص لتعزيز الإيرادات للقطاع الخاص.
الإطار الزمني	2016-2017
التكلفة المقدرة	500000 دينار أردني
الشركاء وجهات التمويل المتوقعة	البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص
خطة عمل المشروع	<ul style="list-style-type: none"> ◀ إعداد دراسة جدوى للمشروع. ◀ تحديد قطع الأراضي الملائمة. ◀ تحديد شريك/مستثمر من القطاع الخاص. ◀ تحديد مراحل العمل بمكونات المشروع المختلفة. ◀ تأمين التمويل اللازم للمشروع. ◀ تجهيز العطاءات المختلفة. ◀ البدء بتنفيذ المشروع.
المخاطر المحتملة	<ul style="list-style-type: none"> ◀ قلة وعي القطاع والمستثمرين بأهمية المشروع وعدم الاهتمام بإعادة التدوير. ◀ ارتفاع تكلفة الإنشاء. ◀ عدم الحصول على التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المحطة.

الملحق الثالث: قائمة بأسماء الشركاء والقطاع الخاص المشاركين في الاجتماعات

مرفقة على نسخة طبق الأصل من القائمة
تاريخ: 2017/01/04
عدد: 3
موقع: القاهرة
ملاحظات: مستخرج من كشور العمل المحلية

الرقم	الاسم		الجنس	الرقم القومي	العنوان	القطاع	الصفة	التوقيع
	العنوان	الاسم						
1	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٨٠٦			مدير عام	
2	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
3	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
4	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
5	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
6	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
7	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
8	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
9	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
10	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
11	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
12	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
13	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
14	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
15	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
16	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
17	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
18	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
19	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	
20	الملك	الملك	ذكر	١٠٧٤٠٩٢٢٥١			مدير عام	

قائمة المشاركين في الاجتماعات مع القطاع الخاص

الرقم	الاسم	رقم الهاتف	الجهة
1	د. خالد الزبن	0772208405	رئيس جمعية المتقاعدين العسكريين ، جمعيات أخرى
2	م. ربيع القطب	0795233340	شركة الشروق لصناعة الكرتزن / مستثمر
3	د. طالب السيد	0795737302	طبيب بيطري / مستثمر زراعي
4	م. راكان المناصير	0777144800	رئيس قسم التنظيم والتنمية / بلدية العامرية
5	هاني رحيلة		بلدية العامرية
6	عودة الله المدادحة	0790830231	مشروع LENS - USAID
7	م. لارا الخزوز	0777444004	مستشار البلدية / LENS - USAID

المحلق الرابع: صور من ورشة عمل الشركاء



مشروع مساندة الأعمال المحلية ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن وتنفذه منظمة FHI 360. تم إعداد هذا التقرير بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID). إن محتوى هذا التقرير هو مسؤولية بلدية العامرية الجديدة ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أو آراء الحكومة الأمريكية.



USAIDLENS



@USAIDLENS

www.jordanlens.org